

# تقرير المراجع العام لسنة ٢٠٠٧ م الفساد على رؤوس الأشهاد



مثلما يدور الشأن السياسي في بلادنا بعشوائية وتخطف فإن الشأن الاقتصادي لا يقل عن ذلك. بل أن السياسة والبرامج الاقتصادية تنتهج أسلوب رزق اليوم باليوم وتغليب المصلحة الحزبية بالظبقية ما عداها. فانتشر الفساد وانهارت الزراعة وتبعثها الصناعة وغرقت بلادنا في الديون وخضع الاقتصاد لإسلاءات صندوق النقد الدولي ومؤسسات التمويل الغربية الأخرى.

يختصر هذا المقال على ما خلصنا إليه من واقع التقارير التفصيلية للمراجع العام عن الأداء المالي في عام ٢٠٠٧ م وهي تقارير تنتشر بعد قرابة العامين من المراجعة، وهو أمر مقصود كيما تبقى المراجعة في دمة التاريخ. أو لمحو أي آثار للخفايا والتجاوزات ونهب الأموال العامة مما يرد في تقارير المراجعة العامة. ولا يفوتنا هنا أن نذكر أن تقرير المراجع العام لعام ٢٠٠٧ م لم يشمل كل الوحدات الحكومية الخاضعة للمراجعة وقدرها ٢٥٥ وحدة. بل تمت مراجعة ٩٠ وحدة فقط بنسبة ٣٦٪ من جملة الوحدات المفترض مراجعتها. كما أن نفس التقرير لم يشمل مراجعة الأداء المالي بجنوب السودان. أو قطاع المصارف في الشمال والجنوب.

وعليه فإنه لا يعبر عن صورة الأداء المالي بشكلها المطلوب، لكن الملاحظات والمعلومات الواردة فيه فقط مؤشرات معقولة تعزز من قناعتنا بشأن سوء الإدارة المالية والاقتصادية في البلاد. الأمر الآخر الذي يلفت الانتباه أن غياب المراجعة في جنوب السودان وقطاع البنوك ظل حالة تنكري في كل تقارير المراجع العام (تقرير الأقال منذ ٢٠٠٥ م) وبالتالي فعلى الأرجح أنه أمر مقصود - خاصة فيما يتعلق بالبنوك - للتستر على ما يجري فيها. خاصة وأن الديون الهائلة في هذا القطاع فاقت المليارات حسب المصادر الرسمية والمستقلة. التقارير المفصلة لديوان المراجعة القومي ٢٠٠٧ م:-

١- تبين هذه التقارير الآتي:-  
أولاً: نتيجة مراجعة الحسابات الختامية للحكومة القومية. ثانياً: نتائج المراجعة البيئية. ثالثاً: نتيجة مراجعة حسابات الهيئات والشركات العامة رابعاً: نتيجة مراجعة حسابات ديوان الرخامة وهيئة الأوقاف والصندوق القومي لرعاية الطلاب والحج والعمرة. خامساً: حسابات الولايات الشمالية.

سادساً: أداء ديوان المراجعة القومي. في بداية تقريره عن مراجعة الحسابات الختامية للحكومة القومية - ذكر المراجع السياسات والإجراءات التي اتبعتها موازنة ٢٠٠٧ - وجاء ضمنها رفع ضريبة القيمة المضافة من ١٠٪ إلى ١٥٪ وفرض رسم إضافي جمركي على الأثاث والركشات بنسبة ١٥٪ بينما خفضت ضريبة أرباح الأعمال ونخل إيجارات العقارات من ٣٥٪ إلى ١٠٪ وخفضت ضريبة الأرباح على الشركات الخاصة والبنوك وشركات التأمين من ٣٠٪ إلى ١٥٪ وتخفيض ضريبة الأرباح الرأسمالية من ٥٪ إلى ٢٪ وهذا يؤكد الفكرة والحقيقة السائدة أن الحكومة

تخرق الامتيازات والتخفيضات الضرائبية والجمركية على الأغنياء ، بينما تفرض المزيد من الأعباء على الفقراء زيادة الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات. وفي بياننا عن تخصيص الموارد لعام ٢٠٠٧ م حسب الاعتمادات أوضح تقرير المراجع العام الملاحظات التالية:

١. جملة الإيرادات العامة الذاتية ١٨٢٤٦ مليون جنيه  
٢. المقابل المحلي للقروض والمنح ٢٢٣٨ مليون جنيه  
٣. التمويل المحلي ٢٧٥٥ مليون جنيه  
٤. استنادة من الجهاز المصرفي ٣٥٠ مليون جنيه

وبالتالي فإن جملة الموارد المعتمدة في ميزانية ٢٠٠٧ م كانت تعادل ٢٣.٦ مليار جنيه إلا أن التنفيذ الفعلي كما أشار المراجع في تقريره أثبت أن جملة الإيرادات خلال ذلك العام (٢٠٠٧) بلغت ١٩.٥ مليار جنيه وأن الإنفاق بلغ ٢٠.٩ مليار جنيه. وأن العجز البالغ ١.٤ مليار جنيه تمت تغطيته بواسطة الاستدانة من الجهاز المصرفي - أي أن الاستدانة التي كانت تقدر في الموازنة بـ ٣٥٠ مليون جنيه - ارتفعت لتصل إلى ١.٤ مليار جنيه بزيادة قدرها ٣٠٠٪ عما هو مقدر. هذا يوضح الأسباب الحقيقية وراء التضخم والبلاد وتدني القيمة الشرائية للجنيه السوداني منذ ذلك العام والأعوام اللاحقة. فالحكومة التي تتفق كيفما اتفق لا تتورع عن الاستدانة من بنك السودان وطباعة العملة الورقية بأي شكل دون موازنتها بالنتائج القومي الإجمالي والمعايير الاقتصادية الأخرى. وبين المراجع العام في تقريره أيضاً انخفاض الأموال التي خصصت للتنمية القومية والولائية عن الاعتمادات المرصودة فقد كانت الاعتمادات المالية للتنمية القومية تعادل ٣٩٤١ مليون جنيه، بينما بلغ التنفيذ الفعلي ٣٧٥ مليون جنيه، أما التنمية الولائية فقد كانت اعتماداتها تبلغ ٣٢٨٧ مليون جنيه

، بينما بلغ التنفيذ الفعلي ١٢٠٨ مليون جنيه. من الأرقام الواردة في التقرير إن الضريبة على القيمة المضافة التي زادت من ١٠٪ إلى ١٥٪ وبزادت بسببها أسعار السلع والخدمات حقت عائداً يساوي ٢١٤١ مليون جنيه في ٢٠٠٧ زيادة قدرها ٤٨٢ مليون جنيه عن عائدات الضريبة في ٢٠٠٦ م بينما بلغت الإعفاءات الجمركية التي رصدها تقرير المراجع العام خلال ٢٠٠٧ مبلغ ٤٨٦ مليون جنيه.

إذا كان يمكن توفير مبلغ أكبر من زيادة ضريبة القيمة المضافة لو ألغيت الإعفاءات الجمركية التي تمت لبعض من الصفوة ولكن:-  
مردد التقرير مديونيات وحدات حكومية أخرى لم تسدد قيمتها ٦١.٦ مليون جنيه من ضمنها مديونية شركة السكر السودانية البالغة ٤٩.٩ مليون جنيه وصلاحي إدريس ١.٢ مليون جنيه. العائد من الاستثمارات الحكومية: بينما بلغت مساهمة الحكومة في رؤوس أموال الشركات والهيئات العام ٢٠٠٧ مبلغ ٣.٧ مليون جنيه إلا أن العائد الفعلي من هذه الاستثمارات كما أوضح تقرير المراجع العام بلغ فقط ١٨.٧ مليون جنيه. نشير في هذا الصدد للمتحصل الفعلي من شركة أرياب لتعدين الذهب بنسبة ١٠.٩ مليون جنيه ما يعادل ٥.٤ مليون دولار فقط في وقت تتحدث فيه المصادر عن إنتاجية سنوية للذهب تقدر بـ ٥٠٠٠ كيلو جرام.

**من نتائج المراجعة:**  
في ملاحظاته على أرياح وفواض المؤسسات العامة ذكر المراجع العام وبالنس ما يلي: تم خصم مبلغ ١٩.٦ مليون دولار من أرباح الشركة السودانية للاتصالات من نصيب الحكومة في أرياح العام ٢٠٠٦ والحددة بمبلغ ٦٣.٦ مليون دولار أمريكي ولم تجد المراجعة بما يفيد موافقة وزارة المالية والاقتصاد الوطني على خصم هذا المبلغ من نصيب وزارة المالية في الأرياح.

أين ذهب هذا المبلغ؟ الإجابة لا يعرفها حتى السيد المراجع العام. ذكر أيضاً في الملاحظات ما يلي: أظهرت سجلات الحصر بالإدارة العامة للهيئات العامة والشركات الحكومية أن هنالك مبلغ ١٠.٤ مليون جنيه تم استلامها في شكل سلع منها مبلغ ٢.٥ مليون دولار أمريكي ما يعادل ٥ مليون جنيه وجدت المراجعة بما يفيد موافقة السيد وزير المالية والاقتصاد الوطني بنحويها إلى وزارة الدفاع الوطني.

وخلص المراجع إلى القول أن عائد الاستثمار الظاهر بالحساب الختامي للعام ٢٠٠٧ لا يعبر عن الأداء الحقيقي لعائد الاستثمار وذلك لغياب المستندات المؤيدة لإدراج هذه المبالغ التي تم خصمها من الشركات مباشرة أو الخطأ في التوجيه المحاسبي. ونخلص نحن إلى القول أن الأموال التي خصمت من شركات عامة دون تفسير منطقي. هي أموال عامة ذهبت إلى منافذ خاصة إلى أن تبنت العكس. من ضمن ما ذكر المراجع العام أن هنالك بعض الشركات مثل شركة السودان للخدمات المالية وبنك الثروة الحيوانية وشركة إنتاج وتصنيع الدجاج العربي لم تحقق أي عائد استثمار.

**العائدات النفطية للعام ٢٠٠٧**  
أوضح المراجع العام في تقريره أن إجمالي العائدات النفطية في عام ٢٠٠٧ بلغ ٩٩٢٤ مليون جنيه بينما تم توزيع مبلغ ٧٦١٢ مليون جنيه للحكومة القومية وحكومة الجنوب والولايات. يفارق مبلغ ٢٣١٢ مليون جنيه. دون أي تفسير كما ذكر المراجع العام أن مؤسسة النفط السودانية خصمت مبلغ ٤٠٧.٧ مليون جنيه عبارة عن عمولة المؤسسة والتي لم تعكس بسجلات وزارة المالية. كما لاحظ المراجع أيضاً أن هنالك تسويات منحت ٧٦١ مليون جنيه وقود لوحدات إسرائيلية ومبلغ ٣٩١ مليون جنيه وقود لجهات مختلفة.

## بصراحة

### مراجعة عمليات البترول

\* أعلن قبل أيام عن اكتشافات نفطية جديدة في حقل قمري بأعالي النيل ليصل بذلك الإنتاج اليومي من البترول الخام الي ٥٦٠ ألف برميل حسب ما هو معلن .

\* الأهم فيما يتعلق بالنفط الخام ليس اكتشافه واستخراجه فقط ، بل تطوير الحقول وزيادة الاحتياطي . لقد ذكر وزير الطاقة في بيانه أمام المجلس الوطني حول أداء وزارته للعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ مسألة انخفاض الإنتاج في هجليج مبررا ذلك بالنضوب الطبيعي وتلك ملاحظة ينبغي التوقف عندها لاستجلاء الحقائق .

\* أما استغلال النفط الخام بصورة أمثل فيشمل زيادة ساعات التكرير ، والتركيز على تصدير المشتقات النفطية عوضا عن الخام كما يشمل ابحاث عن أسعار تفضيلية وتطوير صناعة البتروكيماويات اضافة لمسألة زيادة النصب الوطني علي حساب الأجنبي وكذا العملة الوطنية .

\* لا يفوتنا التذكير بأهمية استغلال العوائد النفطية لتطوير الزراعة والصناعة جنبا الي جنب مع خفض أسعار المشتقات البترولية المستهلكة محليا لدعم الزراعة ولتخفيف الضائقة المعيشية ولتاثيرها الإيجابي علي قطاعي النقل والصناعة .

\* مجمل عمليات البترول تحتاج للتدقيق والمراجعة في ظل تهاوي أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية ، انها مسألة ملحة وعاجلة ولكن من يستجيب .

## قول علي قول

### تنويع الصادرات كيف ومتي؟

#### عمر شرارة

ادلي السيد وزير المالية د/ عوض الجاز / بتصريح الاسبوع قبل الفائت مفاده ان سياسة وزارة للعام ٢٠٠٩ تقوم علي تنويع الصادرات وعدم الاعتماد علي البترول كسلعة واحدة . وايران ان الازمة الاقتصادية العالمية الحالية قد كشفت خطل سياسة الاعتماد علي البترول . وقد أفرغني أسعار البترول المتواتر والمتوالي في الاسابيع الماضية علي اقتصاديات الدول المنتجة للبترول والمعتمدة عليه بصورة اساسية . هذا مجمل فحوي ما اشتمل عليه التصريح . ولأنك مناقشة الاستنتاج الذي وصل اليه الوزير والذي خلص منه الي نتيجة نزي صحتها ومنطقيتها ولكن .

اولا وقبل مجيئ الانقاذ في ٣٠ يونيو ١٩٨٩ وقبل ظهور الذات وتشجيع الإنتاج الزراعي والصناعات التحويلية للمنتوجات من نسج وغزل وصناعات جلدية وتعليب للحضر والفاكهة ولكن كان مردود تلك السياسات التي اعتمدها الإنقاذ سالبا باثر التمويل المصرفي وصيغته المعروفة والتي ادت الي :

١/ تدني في الإنتاج الزراعي بسبب ضعف التمويل .  
٢/ ارتفاع الضرائب والحصانات اوصلت كثيرا من المزارعين الي حد الفقر وادخلت الكثير منهم في غياهب السجون

٣/ سياسة الخصخصة وبيع المؤسسات العامة العاملة في مجال الزراعة والتصنيع الزراعي .  
ان الاتجاه لتنويع الصادرات يعتمد في المقام الاول علي دور الدولة :

اولا: بتغيير السياسة العامة في علاقات الانتاج وملكية وسائل الانتاج .  
ثانيا: ان تلعب الدولة وتقوم بدور اساسي في التمويل الزراعي علي الأقل تحت مسؤولياتها وضمائنها وشروطه المبسرة والتي تفي بالطلوبات والمعينات اللازمة.  
ثالثا: ان تقوم وتلتزم الدولة بحماية المنتوجات المحلية ودعمها وفتح اسواق ثابتة لها وان تعمل جاهدة لاستعادة الاسواق القديمة لمنتوجاتنا الزراعية .

رابعا: الاهتمام بالري وبناء السدود والخزانات وقنوات الري واليات تطويرها وتحديثها وادخال نظام الري الحديث لتقليل تكلفة الري .

خامسا: الاهتمام بالصناعات التحويلية خاصة في مجالات الغزل والنسيج والصناعات الجلدية وتعليب الخضر والفاكهة وصناعة الالبان .

ان مشروع الجزيرة كأكبر المشاريع الزراعية في السودان يمكن أن يكون نقطة البداية الحقيقية . ان تحديث مشروع الجزيرة واعادة اعمارها وهيكلة علي اسس علمية وعملية تخدم مصالح المنتجين الحقيقيين واشراك المزارعين والقوي العاملة فيه و في ادارته. وتبني سياسات زراعية جديدة تقوم علي مبدأ المشاركة الفاعلة للإنتاج والتسويق والريخ والخسارة مما يضمن للمنتجين مصالحهم ويكفل لهم الاستقرار وسبل العيش الكريم ويرتقي بانتاجيتهم وتعود الحياة الي مفاصلة تنويع الصادر ويلعب دوره الريادي والقيادي .

## في موازنة ولاية الخرطوم للعام ٢٠٠٨

الخدمات الأساسية	أجور مجلس الولاية
علي النحو التالي :	٧٢٠ ألف جنيه
الإفراق علي الخدمات الزراعية والوقائية	٤٢ مليون جنيه
المعون الإنشائي	٢٢ مليون جنيه
نفقات تسيير مجلس الولاية	٢٢ مليون جنيه
نفقات تسيير الأمانة العامة	٧٢٦ مليون جنيه
نفقات تسيير الوحدات الأمنية	١٨٤ مليون جنيه
الخدمات العامة	٣٤١ مليون جنيه
في الوقت الذي يتضاعف فيه الإنفاق علي	

الخدمات الأساسية	أجور مجلس الولاية
علي النحو التالي :	٧٢٠ ألف جنيه
الإفراق علي الخدمات الزراعية والوقائية	٤٢ مليون جنيه
المعون الإنشائي	٢٢ مليون جنيه
نفقات تسيير مجلس الولاية	٢٢ مليون جنيه
نفقات تسيير الأمانة العامة	٧٢٦ مليون جنيه
نفقات تسيير الوحدات الأمنية	١٨٤ مليون جنيه
الخدمات العامة	٣٤١ مليون جنيه
في الوقت الذي يتضاعف فيه الإنفاق علي	

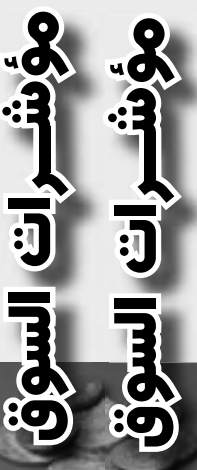
SELLING	BUYING	العملة
٢.٣٢٤٩	٢.٢٢٤٠	الدولار الأمريكي
٠.٠٢٤٩	٠.٠٢٤٨	الين الياباني
٣.١٦٣٤	٣.١٤٦٣	الجنيه الاسترليني
١.٩٣٧٦	١.٩٣٧١	الفرنك السويسري
٠.٨٣٣١	٠.٨٣٣٠	الدولار الكندي
٠.٢٧٦٦	٠.٢٧٤٧	الكروني السويدية
٠.٣٣٠٥	٠.٣٢٨٤	الكروني النرويجية
٠.٣٩٣٦	٠.٣٩١٢	الكرونا الدينماركية
٧.٧٣٢٠	٧.٦٨٧٤	الدينار الكويتي
٠.٥٩٥٦	٠.٥٩٢٩	الريال السعودي
٠.٦٠٨٤	٠.٦٠٥٦	الدرهم الاماراتي
٠.٦١٤٠	٠.٦١٠٤	الريال القطري
٥.٩٣١٢	٥.٨٩٨١	الدينار البحريني
٥.٠٨٧٨	٥.٧٥٥٤	الريال العماني
٢.٩٣١٢	٢.٩١٦٦	اليورو

## الفساد في النشاط التعاوني

المختلفة انتشر الفساد في الجمعيات التعاونية (خاصة الاستهلاكية في الأحياء)، لقد ادني الاممال الشديد و استغلال جهل اصحاب الاسهم من المواطنين البسطاء لحجب الحقائق والحدقوق عن جمهور المساهمين حتي صار الفرد المساهم لايق في جهاز المراجعة التابع لمسجل التعاونيات. كان ومازال من اسباب الفساد في الجمعيات التعاونية الاستغناء عن المفتشين الذين نالوا تدريبا في الداخل والخارج الذين لعبوا دورا في تأسيس العمل التعاوني وامتازوا بالصدق والامانة في حفظ حقوق المساهمين ، ولماصاح الإن الا في تفعيل الاجهزة الرسمية واعادة المفتشين المصولين الي وظائفهم .

تعاوني / الخرطوم المعروف لدي المواطنين ان وزير التجارة هو المسؤول الأول عن النشاط التعاوني في السودان بعد دمج وزارة التعاون والمفهوم ان الوزارة تدبر النشاط التعاوني بمختلف قطاعاته بواسطة المواطنين ( مسجل التعاونيات في كل ولاية وهذا بدوره يراقب ويتابع الجمعيات المختلفة عن طريق مفتشي التعاونيات المنوط بهم التأكد من سلامة سير الجمعية التعاونية ( خاصة الجمعيات الاستهلاكية في الأحياء والقرى) حسب قانون الجمعيات واللوائح والمنشورات الخاصة بذلك .

في السنين الاخيرة ونتيجة للاهمال واللامبالاة من المسؤولين في مستوياتهم



كيلو اللحم الضان	١٢ جنيه
كيلو العجالي	٨ جنيه
كيلو الفراخ	١١ جنيه
دسنة البيض	٤ جنيه
كيلو الطماطم	٥ جنيه
كيلو الأسود	٢ جنيه
كيلو البطاطس	٤ جنيه
كيلو القرع	٢جنيه

البصل الربع	١٢ جنيه
بصل التوم الرطل <td>٤ جنيه</td>	٤ جنيه
الشاي الرطل <td>٧ جنيه</td>	٧ جنيه
دقيق فينو الكيلو <td>٢,٥ جنيه</td>	٢,٥ جنيه
زرة طابت الربع <td>١٨ جنيه</td>	١٨ جنيه
القمح الربع <td>١٨ جنيه</td>	١٨ جنيه
البن الرطل <td>٤ جنيه</td>	٤ جنيه
رطل السكر <td>١جنيه</td>	١جنيه

البتترول	خام برنت
	٤٤,٩ دولار
	٤١,٧ دولار
	٤١,٧ دولار
	٤١,٧ دولار
الذهب	الذهب بالأوقية
	٩٢٧,٣ دولار